الاجتماع السنوي السادس لفريق الخبراء العامل ما بين الدورات المعني بالإعاقة

استضافت الاسكوا هذا الاجتماع الافتراضي عبر منصة "Zoom"

29 نوفمبر / تشرين الثاني 2021

تقرير الاجتماع

الخلفية

عقدت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (UN-ESCWA) الاجتماع السادس لفريق الخبراء بين الدورات المعني بالإعاقة (IGED)في 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2021. وعُقد الاجتماع افتراضياً عبر منصة Zoom.

تم تأسيس فريق الخبراء (IGED) في عام 2016 لتعزيز الروابط وتبادل المعلومات حول سياسة الإعاقة بين دول المنطقة العربية وتعزيز تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD) وخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

تم عقد الاجتماع السادس لفريق خبراء الإعاقة لتحقيق ثلاثة أهداف. أولاً، متابعة آخر التحديثات حول تحديد وتقييم الإعاقة للدول الأعضاء للإسكوا، حيث عرضت البلدان تجاربها والتقدم الذي أُحرز من الاجتماع السابق حتى اليوم (من ديسمبر 2020 حتى نوفمبر 2021). ثانياً، مناقشة الاستراتيجيات الوطنية للإعاقة للدول الأعضاء للإسكوا. حيث إن الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية الخاصة بالإعاقة يمكن أن تلعب دورًا مهمًا في تنسيق وتوجيه تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD). وذلك من خلال تسليط الضوء على المجالات التي سيتم منحها الأولوية على المستوى الوطني. وفر الاجتماع الفرصة لفتح باب النقاش حول ورقة الإسكوا حول الموضوع، وأخذ رأي الدول ومشاركتهم لتجاربهم الوطنية. ثالثاً، مناقشة إمكانية الوصول في البيئة العمرانية في المنطقة العربية. إذ تم مناقشة ورقة الإسكوا حول الحلول المبتكرة لإمكانية الوصول المادي، بالإضافة لمشاركة الدول لتجاربهم الوطنية. رابعاً، توفير منصة لمشاركة التحديثات ومناقشة خطة عمل السنة القادمة. حيث شاركت الدول الأعضاء آخر التحديثات والتطورات في ملف الإعاقة في بلدانهم، ومن جانب آخر قامت الإسكوا بإحاطة المجموعة بالمشاريع والمبادرات الحالية، وأيضاً مناقشة المحاور والمبادرات التي يمكن التركيز عليها في السنة القادمة.

حضر الاجتماع أعضاء فريق الخبراء المعنيين بالإعاقة من البلدان التالية: المملكة العربية السعودية، البحرين، السودان، سلطنة عمان، قطر، المغرب، مصر، الجمهورية العربية السورية، لبنان، الأردن، الإمارات العربية المتحدة، ليبيا، اليمن، فلسطين، الصومال. من المقرر مبدئيًا عقد الاجتماع السابع القادم لفريق خبراء الإعاقة في عام 2022.

التوصيات

- ستواصل الإسكوا جمع التحديثات من الدول الأعضاء، وستقوم بتضمنها في الورقتين حول الاستراتيجيات الوطنية للإعاقة وإمكانية الوصول المادي، وذلك ليتم تضمينها في النسخة الأخيرة وتجهيزها للنشر باللغتين العربية والانجليزية.
- ستواصل الإسكوا العمل على ملف النفاذية الرقمية عبر مشروع المنصة العربية للإدماج الرقمي، ومشروع ادماج الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل، ودعم منحى التنمية الشاملة في المنطقة العربية، وتحيط المجموعة بأي تحديثات خلال العام.

الجلسة الافتتاحية

رحبت **السيدة فتحية عبدالفاضل من الإسكوا**، بجميع المشاركين في الاجتماع السنوي السادس لمجموعة خبراء الإعاقة وأعربت عن تقدير الإسكوا للتعاون المستمر بين نقاط الاتصال في فريق الخبراء، ومشاركتهم الانشطة خلال عام 2021 في سياق استجابة العالم لجائحة كوفيد-19.

الجلسة الأولى: تحديثات الدول العربية في ملف تقييم وتحديد الإعاقة

في هذه الجلسة تم عرض تجارب وتحديثات أربع دول عربية فيما يتعلق بملف تقييم وتحديد الإعاقة لتكون موائمة مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. والدول الأربع هي سلطنة عُمان، المملكة المغربية، دولة قطر، والإمارات العربية المتحدة.

تقديم الجلسة

فيما يتعلق بتقييم الإعاقة، أشار **الدكتورعلاء سبيع، الإسكوا**، إلى وجود طريقتين لتقييم الإعاقة :

1. بيانات المسوح والتعداد السكاني، والتي تقدر نسبة الإعاقة وفق هذه الاستبيانات.

2. البيانات الإدارية المستخرجة من سجلات برامج الإعاقة وسجلات حاملي بطاقات الإعاقة. تتضمن هذه البيانات معلومات حول التقييم الفردي وتفاصيل شخصية أخرى غير متوفرة في بيانات المسوح.

وأشار إلى أن هناك حاجة للتغيير من المقاربة الطبية إلى المقاربة الشاملة التي تأخذ التفاعل بين الفرد وبيئته بعين الاعتبار بالإضافة للأبعاد النفسية والاجتماعية. حيث أن الإعاقة هي نتيجة البيئة، ومدى مواءمتها وشموليتها لظروف الناس.

وتلت ذلك جولة مقدمات لجميع المشاركين في الاجتماع. ثم ذكر **الدكتور علاء سبيع، الإسكوا** أن الاجتماع سيبدأ بعرض التحديثات من الدول في ملف تقييم وتحديد الإعاقة. ويلي ذلك عرض من السيدة سمية المجذوب حول ورقة الاستراتيجيات الوطنية للإعاقة في المنطقة العربية.

تجربة سلطنة عُمان

شرح **السيد حمود الشبيبي، سلطنة عُمان**، أن مشروع تحديث نظام تحديد وتقييم الإعاقة في سلطنة عمان بدأ بسنة 2018، بقيادة وزارة التنمية الاجتماعية وبالتعاون مع وزارة الصحة ومنظمة اليونيسيف. حيث تم الانتقال لتبني تقييم الإعاقة المبني على أداء الوظائف بناء على التصنيف الدولي للأداء. وتضمن البرنامج تدريبات وتطوير أدوات لتحديد الإعاقة. وفي أكتوبر 2021 تم عقد ورشة تدريب المدربين لعدد 11 اختصاصي من موظفي المديرية العامة لشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة، والمسند إليهم تدريب الموظفين الاجتماعيين بوزارة التنمية الاجتماعية للقيام بمهام بتقييم وتحديد الإعاقة على مستوى السلطنة، وذلك باستخدام الأداة المعتمدة والقائمة المرجعية حول مراحل نمو الأطفال حسب الفئات العمرية: من الولادة حتى سنتين، و2-4 سنوات، و5-11 سنوات، و12-17 سنة، و17 سنة فأكثر.

تم تحضير 11 إختصاصي وهم مدربين في نظام تقييم الإعاقة. كما تم تحضير قائمة مرجعية. في المرحلة القادمة، سيتم تطبيق أداة تقييم الإعاقة، والتعاقد مع خبير مختص لاستكمال الأداة لتقييم العوامل الشخصية والعوامل البيئية التي قد تعيق الشخص من الاندماج والمشاركة. واستكمال مشروع الربط الالكتروني بين وزارة الصحة والتنمية الاجتماعية في باقي محافظات سلطنة عمان الذي توقف بسبب جائحة كوفيد-19.

تجربة المملكة المغربية

أشار **السيد أحمد شيخي، المغرب**، أن هناك ضرورة لتجهيز نظام تقييم للإعاقة مبني على تعريف متحضر للإعاقة ومتوافق مع الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. أصبح من المهم ربط الصفة بتقديم الخدمات. في المغرب، وضمن السياسة الوطنية وخطة العمل لتحديث نظام تقييم وتحديد الإعاقة، هناك تقييم يتضمن معايير من الجانب الطبي والاجتماعي بما يتطابق مع المعايير الدولية. كما يعتمد التقييم اعتبار فئات عمرية ثلاث أساسية. كما يوجد لجان طبية للجانب الطبي. وهناك لجان تمثل وزارة التضامن، التشغيل، الداخلية وباقي الأطراف المعنية. كما أن من خصائص النظام أنه مرقمن، بعيداً عن النظام الورقي. بعد تحديد المعايير، أعرب عن نية المغرب القيام بتدريب بالتعاون مع وزارة التربية، الداخلية، والصحة. بعد ذلك ستقوم بتأليف لجان ستقوم بالتقييم لاحقاً، وذلك يستلزم بعض الوقت. ثم ستقوم بالتقييم على مستوى الدولة. وكل ذلك يحصل بالتوازي مع تحضير الجانب القانوني لمواكبة هذه التطورات.

تجربة دولة قطر

أشارت **السيدة لآلىء أبو ألفين، قطر**،**أنه** تم انشاء وحدة التقييم للاعاقات الذهنية واضطراب طيف التوحد في سنة ٢٠٠٦. بالتعاون مع جامعة مؤسسة كينيدي كريغر الامريكية ،وهو معتمد من وزارة الصحة والعمل والشؤون والتربية والتعليم. العالي حيث تم مراجعة ادوات التقييم لذوي الاعاقة باستخدام آخر ما استحدث على الساحة العلمية من قبل جامعة هارفارد سنة 2019. والتقييم يبدأ منذ الولادة حتى سن الواحدة والعشرين. ويراجع سنوياً وذلك تطابقاً مع قدرات ذوي الإعاقة. وتشمل العملية التقييمية الجوانب التالية (التقييم اللغوي، ذهني معرفي، نفسي، وتقييم إجتماعي يشمل الطفل إضافة إلى الاسرة بما يتضمن ذلك من وضع إقتصادي إجتماعي). وهناك تقييم علاج وظيفي وطبيعي ونطق ولغة واختبار شدة طيف التوحد. كما أن وحدة التقييم لديها كافة الخبرات والأدوات لتأدية هذه المهمة على أكمل وجه.

تجربة الإمارات العربية المتحدة

شكرت **السيدة وفاء بن سليمان** جميع الحاضرين على المشاركة، وأشارت إلى أنه يتوفر في الإمارات نظام إلكتروني فيه قاعدة بيانات تتضمن نوع الإعاقة، التوزيع الجغرافي، وخصائص أخرى، ويتم بناء عليه إصدار بطاقة أصحاب الهمم لمستحقيها للاستفادة من الخدمات المرتبطة بها. حيث تبنت الإمارات "التصنيف الوطني الموحد للإعاقات (أصحاب الهمم)" عام 2018، بناءً على المعايير الدولية للإعاقة، و أفضل الممارسات (Best Practices). فسهل ذلك من توحيد المعايير، وتوحيد الأدوات المعتمدة في التشخيص والتقييم، وتحديد الأخصائيين القائمين بالتقييم، والإحتياجات وأهلية الخدمات لذوي الإعاقة. ثم ذكرت أن المركز الوطني للتقييم والتشخيص قد أنشئ مؤخراً. كما استعرضت التطبيق الذكي الجديد "Nomow Smart App" للكشف المبكر عن التأخر النمائي والإعاقة.

شكرت **السيدة فتحية عبدالفاضل** جميع مقدمي العروض من الدول الأربع ، وفتحت المجال للمداخلات.

قدم **السيد عجاج عجاج، فلسطين**، مداخلته، مشيراً إلى العمل الجيد في مجال التقييم والتشخيص. وأشار أنه في فلسطين تم تطوير أدوات وكوادر من وزارات معنية للوصول إلى نظام إلكتروني شامل. كما اشار إلى أن العمل جارٍ على التقييم الطبي، وهناك خبراء دوليين يعملون لتطوير العمل. كما أن الجهود تبذل على التقييم المبكر للعقد الذهنية. أخيراً تمنى تحثيث الجهود مع الاسكوا لتوحيد المعايير بين كافة الدول.

اقترح **الدكتورأشرف مرعي، مصر**، أن يشارك المشاركين خبرتهم والتطورات الخاصة بنظام التقييم في بلادهم مع الاسكوا، وبذلك يمكن للإسكوا أن تعرض هذه الخبرات مع الجميع بما يخدم العالم العربي في هذا الشأن. ثم ذكر أن مصر تبذل جهود وتوجه نظرها إلى الأشخاص ذوي إعاقة الحادة، إضافة طبعاً إلى التقييم بشكل عام من أجل تقديم الخدمات والوصول إلى الدمج الكامل.

ردت **السيدة فتحية عبدالفاضل** بأن الاسكوا قد أنشأت منصة الكترونية "e-portal" خاصة بمشروع الإسكوا "المنصة العربية للإدماج الرقمي"، والتي ستعرضها **السيدة سمية المجذوب، الإسكوا**، في آخر الجلسة. وبذلك يستطيع الجميع الحصول على الوثائق والمستندات المهمة.

ذكر **الدكتورعلاء سبيع** أنه عندما نتكلم عن تقييم وتشخيص، ننتقل من مكون طبي إلى مكون توظيفي، ولكن يجب أن نتكلم عن مكون ثالث هو العامل البيئي.

رداً على مداخلة **الدكتورعلاء سبيع**، أشار **السيد حمود الشبيبي** إلى أنه في سلطنة عمان نظام تقييم يتضمن ثلاث أنواع تقييم، وهو غير مركزي. ويعتمد التشخيص الجسدي، الحسي، الذهني والطبي.

بمداخلة سريعة أشارت **السيدة عزيزة نعمان، اليمن**، بأن اليمن قامت بالعمل للقيام بنظام تصنيف من أجل تقديم الخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة. وشكرت جميع الحاضرين على مشاركتهم القيمة.

ذكر **السيد روحي عبدات، الإمارات**، أنه بالرغم من وجود ال"ICF"، أو التصنيف الدولي للوظائف والإعاقة، انما الهدف النهائي هو توحيد الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي إعاقة. وأمل أن يركز النقاش على هذه النقطة تحديداً.

كما رد **السيد أحمد شيخي** على مدخلات **الدكتورعلاء سبيع** بالنسبة لتوحيد المعايير الخاصة بالعامل البيئي في التقييم. وأشار أنه في المغرب تم تطوير عشرون معيار خاص بتأثير البيئة على الأشخاص ذوي إعاقة، منها برامج تأمين لخدمات النقل، خدمة الاتصال، مساندة زملاء العمل، توفر المساعدة التقنية.. وكل ذلك يركز على تأثير المحيط.

ختمت **السيدة فتحية عبدالفاضل** الجلسة، ودعت الحاضرين إلى تبادل الخبرات و تعلم الدول من بعضها البعض، والبناء على الورقة التقنية التي نشرتها الإسكوا حول نفس الموضوع.

الجلسة الثانية : الاستراتيجيات الوطنية للإعاقة في المنطقة العربية

قدمت **السيدة سمية المجذوب، الإسكوا**، مسودة الورقة الموجزة التي أعدتها الإسكوا حول "الاستراتيجيات الوطنية للإعاقة في المنطقة العربية". بدأت بالإشارة إلى أن الهدف من هذه الورقة هو فهم واقع الدول العربية، رصد الدروس المستفادة و تحديد أوجه التعاون. ذكرت بأنه تُعتبر الاستراتيجيات والسياسات الوطنية للإعاقة أدوات مهمة لمواءمة الأطر الوطنية مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ويمكن اعتبارها عنصراً ضرورياً - ولكن ليس كافياً - للامتثال لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. إنها تمهد الطريق للحصول على البيئة

القانونية والسياساتية لإصدار القوانين والبرامج والمبادرات لضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. تبنت معظم الدول العربية شكلاً من أشكال الاستراتيجيات والسياسات الوطنية الخاصة بالإعاقة مع وضع هذا الهدف في الاعتبار. بعضها عبارة عن سياسات عامة للإعاقة، والبعض الآخر يركز بشكل أكبر على مواضيع محددة مثل الإدماج الرقمي، أو العيش المستقل، أو التعليم الشامل وغيره. أصدرت 13 دولة من أصل 22 دولة في المنطقة العربية استراتيجيات وطنية للإعاقة، إما كاستراتيجيات عامة للإعاقة أو استراتيجيات متخصصة. مثل "الإستراتيجية الوطنية للتوحد" في قطر، أو "إستراتيجية السودان لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة في التعليم العالي والبحث العلمي ."

هذه الدول تشمل: البحرين، مصر، الأردن، لبنان، المغرب، عُمان، فلسطين، قطر، المملكة العربية السعودية، السودان، سوريا، الإمارات، اليمن .أولاً، لدى الدول التسعة التي لم تضع استراتيجيات وطنية للإعاقة فرصة للتعلم من تجارب جيرانها في المنطقة وبناء استراتيجيات تستجيب لسياقها واحتياجاتها المحلية. ثانيًا، تكشف مراجعة الاستراتيجيات الوطنية الـ 13 القائمة للإعاقة، بالإضافة إلى مراجعة الملاحظات الختامية للجنة اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، عن عدد من الجوانب الإيجابية وبعض الفرص للتحسين والتطوير. فيما يلي بعض اللمحات الموجزة بناءً على هذه المعطيات. وذكرت بأن مسودة الورقة تم ارسالها للمراجعة وسيتم إعطاء مهلة لتقديم المراجعات ليتم تضمينها في النسخة الأخيرة.

شكر **الدكتورعلاء سبيع السيدة سمية المجذوب** على عرضها، ثم دعا الممثلين لإستعراض تجارب دول الاردن، السودان، المغرب، الإمارات، وسلطنة عمان.

ذكرت **السيدة وفاء بن سليمان، الإمارات**، أنه بالنسبة للإستراتيجية الوطنية في الإمارات، فقد اطلقت في عام ٢٠١٧، وتغطي العديد من المحاور. وفي عام ٢٠١٨ تمت مراجعتها بمشاركة الوزارات المعنية. ثمة تم إنشاء مجلس إستشاري يمثل كافة الأطراف المعنية. وعرضت أبرز السياسات التي تم اعتمادها في الإمارات.

أما بالنسبة للخطة الخاصة بالإعاقة والإستراتيجية في السودان، اشار **السيد عبدالرحمن غانم** أن وزارة التنمية الاجتماعية و الرعاية قامت، وذلك قبل إنشاء المجلس، بوضع سياسة عامة للإعاقة. ثم انشئ المجلس ووضع خطة على مدى ٥ سنوات. لكن الوزارات لم تكن متجاوبة بدايةً، ظناً منها أن الإعاقة هي مسؤولية وزارة وحدة، لذلك تمت مراجعة الخطة والانتقال إلى خطة ذو طابع وطني تنخرط فيها جميع الوزارات. والخطط كلها تشرك جميع الوزارات ومجالس الإعاقة في كل الولايات، إضافة إلى اتحادات الإعاقة. كما تم صياغة إستراتيجية قومية، وأشركنا الوزارات فيها، وذلك في عام 2019. وهي الآن تنتظر المرجعية السياسية في المرحلة الحالية. نأمل أن يتم المضي بالخطة سريعاً كي يبدأ العمل بأسرع وقت ممكن. بالنسبة للأهداف العامة فهي ضمان الحقوق، الحرية، وصول الشخص ذوي الإعاقة إلى الفرص المتكافئة في سوق العمل، الوصول إلى فرص التعليم والطبابة، ضمان مستوى معيشة لائق، تيسير إمكانية، الاندماج الكامل، ضمان المشاركة والتمثيل، تعزيز وسائل المشاركة إلخ ..

أما بالنسبة لتجربة سلطنة عمان، ركز **السيد حمود الشبيبي** على ضرورة الانتقال إلى النموذج الاجتماعي من النموذج الطبي. وذلك بالإضافة إلى تقديم الخدمات حسب احتياجات الفرد. كما شدد على العمل على التأهيل الشامل. ثم اضاف أن الهدف هو الوصول أيضاً إلى التمثيل وتوحيد كافة المعايير، وذلك من خلال اللجنة الوطنية التي سبق وأنشئت. وقد ركز على الأولويات التالية، من كشف مبكر إلى تأهيل إلى تعليم، وتمكين اقتصادي وغيره.

أما في الاردن، تحدث **السيد رأفت الزيتاوي** عن الإستراتيجية الوطنية ٢٠١٩-٢٠٢٩، وتشمل النقل والتعليم والصحة والدمج الاجتماعي والمشاركة السياسية.. كما اشار إلى أنه في كل السياسات قد تم اشراك الأطراف المعنية كافة والمجتمع المدني. الخطة الولى هي الوصول، ثم تأهيل معلمين، وبنية تحتية. أما الخطة الثالثة هي خطة بدائل الإيواء تطبيقاً للاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الاعاقة. ولأهمية هنا هي توفير كافة الخدمات دون إبعاد الأشخاص ذوي إعاقة عن عائلاتهم.

أشار **السيد أشرف مرعي** من مصر، وشدد أنه بالرغم من عدم وجود إستراتيجية وطنية في مصر، انما العمل جارٍ في كل وزارة لتحقيق الادماج في كافة المخططات، وذلك على أساس قانون سنة ٢٠١٨. ثم توجه إلى **السيد رأفت الزيتاوي** بخصوص قضية تكفل الأشخاص الأيتام من ذوي إعاقة، بما أن العديد من الأسر تقوم بتكفل الأشخاص الأيتام، ولكن الوضع ليس بالمثل فيما يتعلق بالأشخاص الأيتام من ذوي إعاقة.

رد **السيد رأفت الزيتاوي** بأن هناك بدائل لوجود الأشخاص ذوي إعاقة في بيئتهم الطبيعية. وقد جرى العمل في الاردن على شقق للأشخاص ذوي إعاقة تتسع لخمسة أشخاص. وقد جرى العمل على تهيئة المراكز التي تعطي خدمة إيواء، وبذلك يمكن أن تخدم الشخص اليتيم.

أما بالنسبة لإستراتيجية حوكمة أداء منظومة الخدمات التأهيلية في مصر، شرح **السيد محمد حلمي** أنها مبنية على ٩ محاور هي السياسات السارية واللوائح التنظيمية، البنية التحتية والمعلوماتية الرقمية، الكوادر البشرية، خدمات الرعاية والتأهيل، التمكين الاقتصادي والشمول المالي، سياسات مظلة الحماية الاجتماعية، جمعيات ومؤسسات الإعاقة والتأهيل، الابتكارات الاجتماعية والممارسات المهنية، ورش الأجهزة التعويضية. وتتفرع هذه المحاور وفق الخطة التنفيذية، وتقسم الخطة على ٣ مراحل على فترة ٥ سنوات.

أما بالنسبة لتجربة المغرب، قال **السيد أحمد شيخي** أن هناك إستراتيجية وطنية ٢٠١٥-٢٠٢٥. وتتضمن جميع المحاور المعنية، وتتابعها لجنة وزارية، إضافة إلى لجنة تقنية. بالتنفيذ هناك مجموعة تحديات، منها ضعف انخراط بعض الأطراف الوزارية. كما هناك مشكل مؤشرات وصعوبة التتبع. كما هناك مشكل الأطر المؤهلة والكوادر المتخصصة. إضافة إلى ذلك هناك مشكل تمويل ما يصعب الوصول للأهداف. كما هناك ضرورة للربط بين كافة السياسات من أجل بلوغ الهدف النهائي.

وجهت **السيدة فتحية عبدالفاضل** سؤال للأردن، وذكرت أن الاسكوا كانت قد نشرت دراسة تحليلية عن مؤسسات الإيواء وقام بنقاشها مجموعة من الخبراء. وحيث أن هذا الموضوع ما زال له أهمية وقد تكون هناك أنشطة مستقبلية للعمل عليه، فإنه يمكن أن يُستفاد من خبرات وتجربة الأردن.

ثم وجهت سؤال آخر للسودان، بما أن استراتيجيات السودان واقفة على تصديق مجلس الوزراء، وهي من ٢٠١٩-٢٠٣٠. فما هي العلاقة بين المجلس ووزارة التنمية الاجتماعية في السودان في وضع الاستراتيجية وتنفيذها.

رد **السيد رأفت الزيتاوي** بأن المدة الزمنية هي ١٠ سنوات والتمويل غالباً يكون من ضمن الوزارات المعنية. كما اشار إلى لجنة تكافؤ الفرص في الاردن وتجربتها المميزة. واللجنة تنظر في المشاكل التي تواجه الأشخاص ذوي إعاقة. كما تنظر في التعديلات التيسيرية في أماكن العمل، إضافة إلى تنفيذ نظام الكوتا.

كما رد **السيد عبدالرحمن غانم** من السودان، وعرض بالتفصيل العلاقة بين المجلس ووزارة التنمية الاجتماعية في السودان في وضع الاستراتيجية وتنفيذها.

الجمهورية العربية السورية :بالنسبة إلى تجربة الجمهورية العربية السورية، فقد تم ارسال ملخص التجربة السورية كتابياً لوجود عطل تقني أثناء المشاركة في الاجتماع. " صدر القانون رقم /34/ لعام 2004 الناظم والضامن لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وتعليماته التنفيذية حيث حدد القانون عمل كل جهة من الجهات العامة التي تقدم خدماتها لذوي الإعاقة ومن ذلك الوقت تتضافر الجهود من قبل كافة الجهات العامة والخاصة بأقصى إمكانياتها، فمثلاً يجري العمل والمتابعة من قبل وزارة الإدارة المحلية والبيئة لتشميل الكود الهندسي لكافة المباني العامة والخاصة التي ستقام حديثاً وإمكانية تفعيل هذا الكود لدى المباني القديمة قدر الاستطاعة بما يسهل وصول ذوي الإعاقة إلى أقصى درجات الحصول على الخدمات، بالإضافة إلى الكشف المبكر عن حالات الإعاقة الذي تعمل وزارة الصحة عليه حالياً من خلال اللجان المشكلة لديهم، ويجري العمل حالياً على إحداث السجل الوطني لذوي الإعاقة لدى وزارة الصحة بالتعاون مع كافة الجهات الحكومية والخاصة وبإشراف المجلس المركزي لذوي الإعاقة. كما تسعى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل من خلال المعاهد التابعة لها في كافة المحافظات السورية إلى تقديم الخدمات التعليمية والتأهيلية (تأهيل مهني، علاج فيزيائي) للطلاب والمستفيدين من خدمات هذه المعاهد. وتقوم وزارة التربية من خلال اللجان المكلفة لديها بتقييم ودمج الطلاب من ذوي الإعاقة البسيطة والطفيفة مع الطلاب العاديين بمدارس دامجة مجهزة بغرف مصادر وكوادر مؤهلة لهذا الغرض.

صدر التصنيف الوطني لذوي الإعاقة الذي يتوافق مع المعايير الدولية المعتمدة لتحديد نوع الإعاقات وفق معايير أساسية وهي الإعاقة الجسمية، والإعاقة العقلية والنفسية، والإعاقة المتعددة، وتتفرع كل منها إلى:

1) الإعاقة الجسمية وتشمل: (الإعاقة البصرية، الإعاقة السمعية، الإعاقة النطقية، الإعاقة الحركية).

2) الإعاقة العقلية والنفسية وتشمل: (الإعاقة العقلية – الإعاقة نفسية).

مع مطلع شهر شباط 2022 تم إقرار الخطة الوطنية للإعاقة في المجلس المركزي لشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة وتشمل مشاريع تتعلق بعمل كافة الجهات الأعضاء في المجلس كما تم وضع الخطط المستقبلية وتشكيل اللجان لتنفيذ هذه المشاريع ضمن الخطة المذكورة بما يحقق أقصى درجات حصول ذوي الإعاقة على الخدمة وبما يسهل دمجهم في المجتمع وادماجهم بالتكنولوجيا."

ختم **السيد علاء** الجلسة، شاكراً الحاضرين على مداخلاتهم القيمة، ثم دعا إلى إفتتاح الجلسة الثالثة.

الجلسة الثالثة :إمكانية الوصول الماضي في البيئة العمرانية في المنطقة العربية

قدمت **السيدة سمية المجذوب، الإسكوا**، مسودة الورقة الموجزة التي أعدتها الإسكوا حول "الحول المبتكرة لضمان إمكانية الوصول المادي في المنطقة العربية". أشارت بداية أن إمكانية الوصول مفهوم واسع، يشمل البيئة المادية/العمرانية والرقمية والاجتماعية وغيرها، ستركز هذه الورقة بالتحديد على مكون إمكانية الوصول المادي. ورغم أن هذا الموضوع تم الحديث عنه بكثرة، إلا انه ما زالت البيئة المادية غير متاحة. تهدف الورقة لرصد التجارب الناجحة والأمثلة المبتكرة في ضمان إمكانية الوصول المادي في المنطقة العربية. أكدت بأن التحدي في تعميم إمكانية الوصول إلى البيئة المادية لا يكمُن بالضرورة في وضع معايير قانونية وتقنية جديدة، فهناك العديد من النماذج والمبادئ التوجيهية التي تحدد المعايير الدولية .ويكمن التحدي فعليًا في تطبيق هذه المعايير والقواعد على أرض الواقع بناءً على السياق المحلي والوطني، حيث تمتلك معظم الدول العربية بعض الأطر القانونية أو التوجيهات البلدية أو أحكام في قوانين البناء الوطنية لضمان إمكانية الوصول، ولكن الأدلة تشير إلى قلة تطبيقها، وذلك بناءً على رصد التجربة المعاشة للأشخاص ذوي الإعاقة. من المهم تأكيد على أن إمكانية الوصول ضرورية تساعد على تسهيل الدمج الاجتماعي، وعندما تغيب إمكانية الوصول فذلك يؤدي لإقصاء الأشخاص ذوي الإعاقة وعزلتهم عن المجتمع. بالنسبة للحلول المقترحة، فيجب التخطيط مع مراعاة إمكانية الوصول. على عكس الاعتقاد السائد بأن "إمكانية الوصول مكلفة للغاية"، تؤكد احدى تقارير الأمم المتحدة أنّ "الأدلة المتاحة توضح أن البنى التحتية والمرافق والخدمات الحضرية، إذا ما صُمّمت وبُنيت وفقًا لإمكانية الوصول أو مبادئ "التصميم العالمي" الدامجة منذ المراحل الأولى للتخطيط والتصميم، لن تحمل أي تكلفة إضافية أو 1 في المئة فقط." وإذا وُضِعت إمكانية الوصول في مقدمة أي مشروع تنموي، وبناء الطرق والبنية التحتية للمواصلات والمطارات والمرافق العامة والخاصة، فإن هذا سيوفر الكثير من تكاليف التحديث والتعديل والتجديد. وثانياً، إعادة البناء بشكل أفضل في سياقات النزاع وما بعد النزاع بشكل يضمن إمكانية الوصول المادي. وذكرت السيدة سمية بعض الأمثلة من الشارقة، تونس، الأردن، وقطر في ضمان إمكانية الوصول المادي في مشاريع مختلفة. وبعد ذلك تلت التوصيات المدرجة في الموجز وتتضمن: رفع مستوى الوعي حول إمكانية الوصول، التأكد من مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة أنفسهم في مبادرات إمكانية الوصول، إصدار دعوة مفتوحة لأقسام العمارة والهندسة والتخطيط المدني في جامعات المنطقة العربية لإجراء عمليات تدقيق لإمكانية الوصول في محيطها المحلي الحضري أو الريفي، تعزيز استخدام مبادئ التصميم الشامل، تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص لإتاحة الوصول إلى المرافق، بذل جهود من أجل بناء القدرات لجميع أصحاب المصلحة، وأخيراً، ضمان الامتثال وآليات المتابعة والتقييم التي تمكّن الأشخاص ذوي الإعاقة من إصدار تقارير أو شكاوى من أي منشأة لا تلتزم بمعايير إمكانية الوصول المحلية أو الوطنية. وذكرت بأن مسودة الورقة تم ارسالها للمراجعة وسيتم إعطاء مهلة لتقديم المراجعات ليتم تضمينها في النسخة الأخيرة.

تفضل السيد **تركي الحلبي، المملكة العربية السعودية**، بكلمة من خلالها تحدث عن الأدلة الإرشادية، وهي ٤ هي البيئة العمرانية، النقل البري، السياحة وقطع الإيواء، والنقل البحري. وهذه الأدلة أطلقت في عام ٢٠١٧ ويتم العمل على تحديثها. كما حدثت عدة حملات توعوية لتشجيع تطبيق هذه الأدلة. كما جرت المتابعة لمخالفات بشأن ترتيبات تيسيرية، إضافة إلى تطبيق إلزامية استخدام هذه الأدلة. هدفنا هو التدرج نحو تطبيق هذه الأدلة، وذلك بالتعاون مع القطاعات الحكومية. وقد تم استخدام أداة للتأكد من سهولة الوصول، وهي تستخدم في الوزارات. كذلك تطرق إلى هيئة من الهيئات تعنى بالعمل مع الأجسام الحكومية لتطبيق الأدلة. أخيراً تطرق إلى أبرز التحديات ومنها الاعتقاد المسبق من بعض المراجع أن هناك تكاليف متعلقة بسهولة الوصول، ولذلك تطلب ذلك رفع مستوى الوعي. وبالنسبة للتوعية، هي تشكل تحدي بالرغم من وجود أدلة ارشادية. وذلك يتطلب المزيد من العمل، ويتطلب تركيز الأضواء على قضية تسهيل الوصول بشكل خاص.

ثم قام **السيد أحمد شيخي** بعرض تجربة المغرب. المغرب قد استكمل المسار التشريعي والتنظيمي المنظم لمجال إمكانية الوصول. المغرب أصدر منذ ٢٠٠٣ قانون خاص في هذا المجال ويحدد المعايير، ولكنه لم يكن كافياً. ثم في ٢٠١١ صدر منظوم تطبيقي ولكنه أيضاً غير كافي. وفي ٢٠١٨ صدرت معايير تقنية عمرانية دقيقة على مستوى وطني، وبالتالي أصبح القطاع الخاص والعام مجبر على التنفيذ. والحاجة الآن هي المراقبة وألية للتطبيق. وتعمل وزارة التضامن لسد بعض الثغرات في إطلاق البرامج، وذلك بالرغم من التحديات مادية. كما جرى العمل على تحضير معايير إضافة إلى اشراك القطاع الخاص وإدماجه في المشاريع من أجل شمول الولوجيات في هذه المشاريع. يبقى التحدي في البنية التحتية وتطلب تظافر الجهود في هذا المجال.

بعدها قام **السيد حمود الشبيبي** بعرض إمكانية الوصول في البيئة العمرانية في سلطنة عمان. وقد اقرت اللجنة الوطنية لرعاية الأشخاص ذوي الإعاقة برئاسة معالي وزير التنمية الاجتماعية في اجتماعها المنعقد في 2019. وقد تم إعداد الدليل الوطني للمواصفات الهندسية للبيئة

العمرانية الدامجة ووسائل النقل للأشخاص ذوي الإعاقة. وتنفيذاً لذلك صدر القرار الإداري رقم ٢٠٢٠-٦٣ بتشكيل فريق العمل والمكون من عدد من الجهات الحكومية والجمعيات الأهلية والأشخاص ذوي الإعاقة، وقد أنجز ما نسبته ٨٠٪ من المشروع. إضافة إلى ذلك تم تجهيز وتدشين ركن ألعاب للأطفال ذوي إعاقة بمنتزه حدائق الصحوة العامة بمحافظات مسقط، وهي ألعاب يمكن أن يستخدمها الأطفال غير ذوي إعاقة أيضاً بما يخدم الدمج. كما تم تجهيز وتدشين ركن ألعاب لحالات شديدي الإعاقة بمركز الأمان للتأهيل. كما تم بناء ملعب إصطناعي بمركز الأمان للتأهيل. ثم ذكر تشغيل وحدة العلاج المائي في عدة محافظات. أخيراً تطرق إلى عمل حالي على إعتماد تصاميم لتهيئة شاطئ في مسقط لتسهيل وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى ماء البحر.

من بعده قامت **السيدة سمية جمعة، السودان** بعرض إمكانية الوصول في السودان. وقد أنجز السودان مؤخراً مواصفات البناء العمرانية وذلك بمشاركة الأشخاص ذوي إعاقة. وقد تم إجازة هذا التشريع من مجلس الوزراء في ٢٠١٨. والأن يتم تجهيز لجان لتركيب تنفيذ هذه المواصفات للتأكد من التنفيذ. ذكرت أن ولاية الخرطوم تلعب دور ريادي في هذا المجال في السودان. ثم ذكرت أنه بما أن السودان معظمه ريفي، تمنت التعلم من الدول أخرى من أجل جعل هذه المواصفات سهلة التطبيق في المناطق الريفية أيضاً وليس فقط في المدن.

تلاها قامت **السيدة وفاء بن سليمان** بعرض دولة الإمارات. وبدأت بالحديث عن الجانب التشريعي وقانون الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد تم إعداد كود الإمارات للمؤهل الخاص بالمباني والنقل. وقد اشرك الأشخاص ذوي الإعاقة فيها، وقد أعتمد من الدولة، وتم مراجعته وتحديد الخلل. كما تم تعميمه بالتنسيق مع البلديات. كما جرى العمل على التوعية، إضافة إلى التنسيق مع الحكومات المحلية من أجل الوصول إلى تنفيذ ذو مستوى عال. هذا إلى جانب إستخدام تصاميم ذو طابع عالمي يمكن أن تستعمل بتكلفة غير عالية.

تلاها عرض التجربة الاردنية، والتي قامت به **السيدة رولا جرادات.** التجربة الاردنية بدأت في ١٩٩٣ وقد كانت تعنى فقط بكودة معمارية، تستخدم في مجال تصميم المباني العامة الخدمية بالإضافة إلى الساحات العامة والأرصفة الخارجية والمرافق الطبيعية لها للأشخاص ذوي الإعاقة بشكل مفصل. وقد تطورت الإستراتيجية من خلال الإسترتجية العشرية للتعليم الدمج، الإستراتيجية الوطنية لبدائل دور الإيواء، والخطة الوطنية لتصويب أوضاع المباني القائمة والمرافق العامة ٢٠١٩-٢٠٢٩. تهدف الخطة إلى تهيئة ٦٠٪ على الأقل من المباني والمرافق بحلول عام ٢٠٢٩، وذلك ضمن عدة محاور، منها: الإعلام والتوعية، مراجعة التشريعات، بناء القدرات، إنشاء قاعدة بيانات للمباني، تهيئة المباني والمرافق العامة، مراكز اقترع، ومناطق نموذجية خدمية تجارية وسياحية.

ختم **الدكتورعلاء سبيع** الجلسة بتحية وتقدير للعمل الجبار الذي يبذل في العالم العربي، وشدد على أهمية المنصة في التعلم من التجارب العربية المتنوعة. ثم افتتح الجلسة الرابعة، والمعنية بمشاركة التحديثات من الاسكوا ومجموعة الخبراء.

<u>الجلسة الرابعة: مشاركة التحديثات من الاسكوا ومجموعة الخبراء</u>

افتتحت **السيدة فتحية عبد الفاضل** الجلسة وأعلنت أنه بالنسبة للجلستين الثانية والثالثة، سيتم إضافة المعلومات التي سبق وعرضها المشاركين من مختلق البلاد العربية، سيتم اضافتها إلى الدراسة بما يغني مضمونها. كما سيتم إرسال الورقتين من جديد بعد تحديثها، وبذلك يمكن للمشاركين أن يرسلوا تعليقاتهم في خلال ٧ أيام من تاريخ الاجتماع. وهذا رجاء خاص.

وبعد ذلك قام فريق الاسكوا بتقديم التحديثات التالية:

- بالنسبة للمنصة العربية للإدماج الرقمي، فالإسكوا مستمرة في هذا المشروع، وفي تقديم التدريب والدعم التقني للدول العربية لضمان النفاذ الرقمي.
- بالنسبة للتعاون العربي-الأوروبي في ملف الإعاقة، فسيتم إطلاق بعض الأنشطة في هذا الإطار العام المقبل، وستقوم الإسكوا بإحاطة المجموعة بهذه التحديثات.
- بالنسبة لمشروع ادماج الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل، فالعمل مستمر، وتم ارسال خطابات رسمية لكل الدول العربية ليتم التنسيق معها في هذا الإطار.
- وبالنسبة لمنحى التنمية المجتمعية الدامجة والشاملة، فالإسكوا تعمل على دعم ومساندة مبادرات وطنية لتبني هذا المنحى، وتم التنسيق مع جمهورية مصر على سبيل المثال لعمل مؤتمر عن هذا الموضوع في نوفمبر 2021.

المرفق (1) قائمة المشاركين

المملكة الأردنية الهاشمية

السيد رأفت الزيتاوي
مدير قسم الإتاحة والتصميم الشامل
المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

المهندسة رولا جرادات
المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

الإمارات العربية المتحدة

السيدة وفاء بن سليمان
مديرة إدارة رعاية وتأهيل أصحاب الهمم

السيد روحي عبدات
خبير في الإعاقة

البحرين

السيدة جليلة السيد
وزارة العمل والتنمية الاجتماعية

تونس

رجاء بن إبراهيم
مديرة التضامن والتنمية الاجتماعية
وزارة التنمية الاجتماعية

الجمهورية العربية السورية

السيدة خولة حنا
أمين عام المجلس المركزي لشؤون المعوقين

السودان

السيدة رحاب مصطفى
الأمين العام
المجلس الوطني للأشخاص ذوي الإعاقة

السيدة آمال علي
نائب الأمين العام
المجلس الوطني للأشخاص ذوي الإعاقة

السيد عبدالرحمن إسماعيل غانم
مدير التخطيط والسياسات
المجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة

فلسطين

السيد عجاج عجاج
مدير عام ادارة الاشخاص ذوي الاعاقة
وزارة الشؤون الاجتماعية

قطر

السيدة لآلي أبو ألفين
المديرة التنفيذية
مركز الشفلح للأشخاص ذوي الإعاقة
المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي

لبنان

السيدة ماري الحاج
وزارة الشؤون الاجتماعية

السيدة نجوى شرّي
وزارة الشؤون الاجتماعية

ليبيا

السيد بشير عاشور الفيتوري
مستشار شئون الإعاقة
وزارة الشئون الاجتماعية

مصر

د. أشرف مرعي
رئيس المجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة

د. مصطفى بيومي
مستشار

السيد محمد حلمي
المجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة

د. ريهام عصام خطاب
مسؤول بالمكتب الفني للمشرف العام على المجلس القومي للأشخاص ذوي الاعاقة

المهندسة سمية عمر جامع
المجلس الأعلى للبيئة

الصومال

السيد محمد عبدالرحمن نظيف
مسؤول ملف الاعاقة ومستشار وزير العمل والشؤون الاجتماعية

سلطنة عمان

السيد حمود بن مرداد بن حمود الشبيبي
مدير عام
المديرية العامة لشؤون للأشخاص ذوي الإعاقة
وزارة التنمية الاجتماعية

اليمن

السيد فيصل المقطري
مستشار في صندوق رعاية وتأهيل المعاقين
وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

السيدة عزيزة نعمان
وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

المغرب

السيد أحمد شيخي
وزارة الاسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية

المملكة العربية السعودية

الدكتورة منال المقوشي
مديرة التعاون الدولي
هيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة

السيدة نوف المليحان
منسق تواصل إدارة التعاون الدولي
هيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة

السيد تركي حلبي
رئيس قسم تنسيق التمكين الإقتصادي والتوظيف
هيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة

<u>موظفي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)</u> السيدة فتحية عبد الفاضل مسؤول اجتماعي أول مجموعة العدالة بين الجنسين والسكان والتنمية الشاملة الدكتور علاء سبيع المستشار الإقليمي للإعاقة مجموعة العدالة بين الجنسين والسكان والتنمية الشاملة السيدة سمية المجذوب مسؤولة تنمية اجتماعية مجموعة العدالة بين الجنسين والسكان والتنمية الشاملة السيد إبراهيم عبدالله مستشار لدى الاسكوا مجموعة العدالة بين الجنسين والسكان والتنمية الشاملة السيد محمد مجد عيتاني مستشار لدى الاسكوا مجموعة العدالة بين الجنسين والسكان والتنمية الشاملة كارين سويد متدربة مجموعة العدالة بين الجنسين والسكان والتنمية الشاملة	